

## موقف دول الخليج من التطورات الراهنة في اليمن

جُح الحوثي بعد استنقاؤه بإيران في حصار العاصمة صنعاء. وتآزمت الأوضاع بعد سيطرته على الوزارات وفرض الإقامة الجبرية على الرئيس الشرعي للبلاد ورئيس حكومته. ثم صدور الإعلان الدستوري. ليعقبها انتقال الرئيس اليمني إلى عدن. حيث تبعه وزراء آخرون: منهم وزير الدفاع اللواء محمود أحمد سالم الصباحي. لتهب من بعدها ردة فعل محلية وخليجية وعربية ودولية غاضبة.

د. ظافر محمد العجمي  
مركز الجزيرة للدراسات



وتحتل الجمهورية اليمنية المرتبة ١٦٤ من ١٨٢ دولة في ترتيبية الدول الفاشلة (١٤)، ويدعم فرضية الحرب الأهلية انتقال السلطة الشرعية إلى عدن، وانتقال غرماة جماعة الحوثي إليها، وهو ما يعطي الحوثي مبرراً لتوصيفها بحرب يمنية بين الشمال والجنوب. امتداد الأزمة ومحاولة جماعة الحوثي -بدعم من طهران- التحول إلى حزب سياسي مسلح على نسق حزب الله اللبناني، الذي يملك الثلث المعطل في مجلس النواب، مع استمرار الاغبيين السياسيين الآخرين في الساحة؛ ولو كانوا بحالة ضعف مهينة؛ حيث من الممكن أن تتجلى في اليمن الانتهازية السياسية كطبيعة بشرية؛ لكنها لن تكون انتهازية يمنية صرفة؛ حيث سيعد كل طرف في المشهد اليمني يده طالباً المساعدة من طرف خارجي، وسيصاعد الجدل بين تلك الأطراف حول من يتحمل مسؤولية الأزمات الاقتصادية والسياسية، وهو ما سيؤدي إلى استمرار اليمن كمستودع للبؤس البشري مع ارتفاع معدلات الفقر فيه. انهيار الحوثيين إذا قاتلهم الشعب من خلال قيام ثورة يمنية حقيقية وقودها غضب الشباب اليمني المنغلج بمستقبل بلاده، لتعود الأمور إلى نصابها؛ حيث لم يخل التاريخ اليمني من تظاهرات وانقلابات وثورات، قد يكون سيناريو قيام ثورة حقيقية في اليمن نتاجاً لتشرّب المشهد السياسي بحالة فشل المؤتمرات والحوارات والاتفاقيات بين السلطة والأطراف المعارضة، وغياب الشباب المستقلين والوطنيين الحقيقيين، ولغفوض كثير من بنود الاتفاقيات التي ترمم لتغليب مصلحة المتصارعين على حساب مصلحة الشعب اليمني نفسه (١٥).

### الخاتمة

لابدُ لدول الخليج أن تتحمل مسؤولياتها تجاه ما يجري في اليمن، وبحكم المنطق الداخلي للأحداث في صنعاء فإنه لا يمكن الركون لهما هو قائم حتى الآن من جهود المبعوث الأممي، أو إلى مبادرات خليجية غير محسوبة العواقب، كما أن أي نوع من التعاون مع العالم الخارجي لحل قضية اليمن يستلزم إطاراً واضح المعالم حتى لا تتحول جبال اليمن إلى مغارات تورابورا جديدة يصفى فيها الغرب حسباته مع الإرهاب دون التفات إلى مصلحة اليمن أولاً ودول الخليج ثانياً. بناءً على ما تقدم، فإن التزام دول الخليج بطرح مبادرة براغماتية هو بمثابة الواجب، كما أن الحفاظ على الرنة الجنوبية بدل خسارة اليمن برتمه أمرٌ ينبغي أخذه على محمل الجد. إن تدخلًا خليجيًا مباشرًا في اليمن أمر فيه الكثير من المخاطر؛ لكن مناورات الحوثيين من ١٢ مارس/آذار ٢٠١٥ على الحدود البسعودية بدعم إيراني ما هي إلا مدخل لتطبيق «استراتيجية المناورات» التي تنتهجها طهران، وما جرى كان مناورة عسكرية استفزازية لدول الجوار فيها ما يكفي لحمل الرسائل السياسية والصكرية لدول الخليج العربي

اقتصادية وسياسية لها في فترات متباعدة؛ لكن الأزمة الحالية الخاتمة وفقدان الثقة بين أطراف العمل السياسي اليمني، بل ذلك أدى إلى احتدام الصراع في البلاد، كما أن دخول طهران في اليمن عبر بوابة الحوثيين، وظهور مستجدات إقليمية حادة تحتم على الخليجيين أن يتحولوا من «تأدية الدور» إلى إلزام أنفسهم بواجب الوقوف مع اليمن لإخراجه من أزمتته، ليس بالمساعدة المادية فحسب، بل السياسية أيضاً؛ وذلك من خلال التالي:

### • مبادرة براغماتية

لقد تمّ الانصاف على المبادرة الخليجية الأولى التي أدت إلى التوصل إلى اتفاق يتخى بموجبه الرئيس المخلوع علي عبد الله صالح عن كرسي الرئاسة، وتم تسييس مخرجاتها (١٢)؛ حيث اعتبرها اليمنيون بعد خيبة أملمهم مبادرة غير محسوبة. كما أن حوار الرياض المزمع عقده تحت مظلة المبادرة الخليجية مع ارتفاع لمبادرة جديدة، ذات محاور جريئة خارج الخطوط المتعارف عليها بالهداء للحوثي؛ فالمنطوق إذا مبادرة براغماتية (١٣) تتعامل مع الواقع كما هو، ومع كافة أطراف المشهد السياسي في اليمن؛ مبادرة ليست في قطعية مع الحوثيين أو غيرهم لتشكيل حكومة إنقاذ وطني تمسك بزمام الأمور، وتقود حواراً سياسياً يستهدف تفكيك الأزمة والحيلولة دون الانهيارات.

### • الحفاظ على الرنة الجنوبية

في الحالة اليمنية الراهنة نجد أنفسنا أمام حالة سرطانية تتوسّع لتفتت نسيج الدولة على كافة الأصعدة؛ وقد يكون من الصحافة أن يسعى الخليجيون إلى المحافظة على الرنة الجنوبية لليمن؛ وذلك من خلال الاعتراف بحق عدن في السيادة؛ فالاعتراف بحدن عاصمة لكل اليمن لن يعدي شكل تايوان حين قرأ إليها أعداء الشوعية من البر الصيني.

### سيناريوهات الأزمة اليمنية

يرى الباحث أن الأزمة في اليمن يمكن أن تتحول إلى أحد المسارات التالية: الحرب الأهلية بين جماعة الحوثي من جهة وبين الفصائل الإسلامية السنية من جهة أخرى؛ حيث سيطلق كل طرف دعماً خارجياً، وتكمن خطورة الأمر في ارتفاع قابلية حدوث الحرب الأهلية؛ ثم تحول اليمن إلى دولة فاشلة يديرها زعماء ميلشويات على غرار ما حدث في الصومال؛ فمؤشر التنمية البشرية في اليمن منخفض جداً،

تشكيل حميات شيعية لتأمين حدود مناطق معينة؛ وممن ذلك إعلان قبائل حضرموت وشبوة أنها لن تسمح بتحوّل المحافظتين إلى ساحة للصراع على خلفية ما يحدث في صنعاء، وقررت تلك القبائل تشكيل لجان أمنية لمنع الانفلات الأمني بالمحافظتين (٩). وبالإضافة إلى الاستيلاء على السلاح وتحديد مناطق النفوذ القبليّة، هاجم مسلحون قبليون مواقع عدة لمسلحي جماعة الحوثي؛ بل إن عدداً من القبائل قامت بمهاجمة مواقع عسكرية موابلة للرئيس المخلوع علي عبد الله صالح، وهو ما يقود إلى الاعتقاد بتكرار السيناريو الليبي، وتقسيم اليمن إلى «كانتونات» بينها إمارة إسلامية يحكمها تنظيم القاعدة، وجمهورية إسلامية، وأخرى إسلامية حوثية.

إن التردد الإقليمي والدولي سيغمق جراح اليمن بدرجة تستصعب معه الحلول المعروفة في مثل هذه الصراعات؛ كتسليم الميلشيات القبليّة لسلاحها، أو محاولة ربط القوات المسلحة القبليّة بما فيها جماعة الحوثي بمؤسسات الدولة الصكرية من دون حلها؛ وذلك من خلال تشكيل لوية وكتائب جديدة تعمل مع الجيش؛ كالحل المزمع تنفيذه في العراق من خلال دمج أفراد عدد من القبائل العراقية ضمن وحدات للحرس الوطني.

لقد ضمّ جنوب اليمن في السابق أكثر من ١٢ كياناً بين مشيخة وسلطنة إلى أن تشكلت جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في وحدة قسرية؛ استعانت خلالها بالاتحاد السوفيتي السابق لتكون دولة اشتراكية ذات حزب واحد؛ لكن نزعة التشظي ستكون في الشمال أكثر منها في الجنوب خلال هذه الأزمة، فيوصول الرئيس هادي إلى عدن وتذرها بيزي العاصمة وخذ أطرافها إلى حد ما مقارنة بشمال ففوضي وممزق وموزع الولاوات ويستشري فيه الفساد؛ حيث تحدثت بعض المصادر اليمنية عن توسّع الحوثيين في ضيق الأموال لشراء ذمم بعض رجال القبائل (١٠).

صنعاء تقاسم حقبان حكومة الوفاق الوطني تكتلاً للقواء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام، وقد تصاعد الجدل بينهما حول مَنْ يتحمّل مسؤولية الأزمة الاقتصادية؛ التي أفضت إلى استيلاء جماعة الحوثي على مفاصل الدولة. وعند تفكيك الساحة السياسية الداخلية في اليمن نجد أن الدولة العميقة يمثلها كل من حزب المؤتمر الشعبي العام «النظام السابق»، والحراك الجنوبي وقوى ثورية مختلفة (إسلامية وليبرالية). إن معظم تلك الأطراف تدعّمها قوى إقليمية مختلفة لديها استراتيجياتها وأهدافها التي تسعى لتقريبها أو إبعادها عن الأطراف الخارجية؛ سواء تلك التي تتعاطف مع الإخوان المسلمين (تجمّع الإصلاح)، أو التي تدعّم جماعة الحوثي (إيران)، أو التي تتقرب من الرئيس المعزول علي عبد الله صالح أو من الحراك الجنوبي (٤).

على الرغم من أن اليمن بلد يعص بالآزمات السياسية والاقتصادية، فإن حصار الحوثيين ثم دخولهم صنعاء قد أدّى إلى بوادر سقوط الدولة اليمنية مع ما له من تبعات؛ كان أولها استقالة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي ورئيس وزارائه خالد بحاح؛ حيث شكّل ذلك ضربة قاصمة لشبهة الحوثيين المنفتحة بقوة، ليختم مشهد مأساهم تمكن الرئيس عبد ربه منصور هادي من الخلاص من قبضتهم ووصله إلى عدن، وإعلانه الاستمرار بقيام حكومته بمهامها من مدينة عدن، وهو ما أوقف استكمال مخططات الحوثيين، ووضعهم في مواجهة مباشرة مع الشعب من جهة والمجتمع الدولي من جهة أخرى (٥)، مما أدّى إلى إعلانه في ١٦ من مارس/ آذار ٢٠١٥ إطلاق سراح رئيس الوزراء اليمني السابق خالد بحاح وعدد من وزراء حكومته، وذلك بعد وضعهم رهن الإقامة الجبرية لمدة شهرين (٦).

### الكانتونات القبليّة

كاد اليمن على وشك أن يدخل في حرب أهلية حين حاصر جماعة الحوثي العاصمة صنعاء؛ حيث زاد دخول تلك الجماعة من تعقيدات الموقف؛ وهناك مؤشرات تدل على تشكل كانتونات قبليّة أو فئوية؛ من أهمها: أظهرت الشبكات القبليّة والطائفية تفاعلاً خطيراً مع الأزمة، عبر الاستيلاء على الأسلحة وتكديسها؛ رداً على قيام الحوثيي بنقل عدد من الطائرات الصكرية من ميناء محافظة الحديدة إلى محافظة صعدة (٧)، كما قام مسلحو بعض القبائل بالسيطرة على الكتائب والالوية الصكرية القريبة منهم؛ وذلك في سياق مع جماعة الحوثي على جمع غنائم الجيش اليمني المفكك؛ بل إن بعض الوحدات العسكرية سلّمت أسلحتها ومعداتها دون مقاومة كما حدث لكتيبتين عسكريتين تابعتين للسواء الـ ١٩ في منطقة عسيلان بمحافظة شبوة (٨).

رافق الاستيلاء على الأسلحة في مناطق متفرقة من اليمن حركة

### ملخص

يحاول الباحث في هذه الورقة أن يجيب على تساؤل مفاده: هل يكمن سبب الأزمة اليمنية التي أحدثت انقلاباً حاداً في المشهد الجيوستراتيجي في جنوب شبه جزيرة العرب في «جماعة الحوثي»؟ ويحاول أن يسلط الضوء على أسباب الأزمة الراهنة التي يمر بها اليمن. حيث يرى أنّ من أهمها:

وفرة السلاح وعلو مفهوم المذهب والقبيلة في المجتمع اليمني. وتآساع رقعة الفساد وتردي الخدمات الأساسية وتدهور الأمن. واستمرار السلطة الجديدة في ممارسة الصور القديمة نفسها.

الأزمات المعيشية التي استغلّها الحوثيون في تظاهراتهم واعتصاماتهم في العاصمة صنعاء بعد رفع الدعم عن المشتقات النفطية.

الأطراف الداخلية الأخرى التي حرّك الأزمة اليمنية والتي من أهمها: اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي العام، والحراك الجنوبي وقوى ثورية أخرى مختلفة (إسلامية وليبرالية).

القوى الإقليمية الخارجية التي تمتلك استراتيجية وأهدافاً محددة وتسعى للتأثير على الأطراف المتصارعة في الداخل اليمني. كما يرى الباحث أن المستجدات الإقليمية تحتم على الخليجيين أن يتحولوا من مرحلة

«تأدية الدور» إلى إلزام أنفسهم بواجب الوقوف إلى جانب اليمن لإخراجه من أزمتته. ليس بالمساعدة المادية فحسب. بل السياسية أيضاً؛ وذلك من خلال طرح مبادرة براغماتية تتعامل مع الواقع ولا تحيد أي طرفٍ

من أطراف المشهد السياسي في اليمن؛ يكون هدفها تشكيل حكومة إنقاذ وطني تمسك بزمام الأمور. وتقود حواراً سياسياً يستهدف تفكيك الأزمة والحيلولة دون انهيار الدولة. كما أنّ الحفاظ على الرنة الجنوبية

لليمن من خلال الاعتراف بحق عدن في السيادة ولو بشكل مؤقت قد يكون ضرورة في هذه الفترة. أخيراً، يخلص الباحث إلى تقديم عددٍ من السيناريوهات لمسارات الأزمة التي تهز اليمن منذ أن سيطر الحوثي على

مفاصل الدولة اليمنية. ولعل من أهم تلك السيناريوهات الممكن وقوعها حسب الباحث: